

Distr.
LIMITED

A/C.2/51/L.26
13 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٤ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

كوستاريكا*: مشروع قرار

التدفقات الصافية والنقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ١٧٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢ و ٩٣/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤ بشأن التدفقات الصافية والنقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو،

وإذ تحيط علما بدراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم^(١)، ولا سيما الفصل الثالث المعنون "الاقتصاد الدولي" وبتقرير الأمين العام عن النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو^(٢)،

بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

*

(١) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.C.1

.A/51/291 (٢)

* 9631838 *

وإذ تسلم بالمسؤولية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي إزاء تقديم دعم قوى للجهود التي تبذلها البلدان النامية لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة من خلال تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية،

وإذ تلاحظ أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال مصدراً خارجياً لا غنى عنه للموارد المالية لكثير من البلدان النامية، وخاصة بلدان أفريقيا وأقل البلدان نمواً، لدعم جهودها الإنمائية،

وإذ تشدد على الطابع الذي لا يمكن التنبؤ به لحركات رأس المال الخاص القصيرة الأجل التي تتعرض بوجه خاص لبيانات في أسعار الفائدة وغير ذلك من التقلبات المحتملة في البيئة الاقتصادية المحلية والدولية،

وإذ يساورها القلق لأن النقل الصافي للموارد من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى البلدان النامية ظل سلبياً بالقيمة الحقيقة،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الانخفاض العام في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية،

١ - تؤكد الحاجة إلى زيادة الجهد الرامي إلى ضمان تدفق موارد هائلة إلى البلدان النامية بطرق منها زيادة الائتمانات المتعددة الأطراف وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي وزيادة الموارد الميسرة والموارد من غير الديون؛

٢ - تؤكد من جديد الحاجة الماسة للبلدان النامية للمساعدة الإنمائية الرسمية وال الحاجة الملحة لقيام البلدان الصناعية بزيادة تلك المساعدة من أجل بلوغ الهدف المتفق عليه دولياً بتخصيص ٧٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية في أقرب وقت ممكن؛

٣ - تحث جميع البلدان، ولا سيما البلدان الصناعية الرئيسية، التي لها ثقل هام في التأثير على البيئة الاقتصادية الدولية، على تطبيق سياسات اقتصادية كافية سليمة، وتقدير الاحتلالات الاقتصادية العالمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والتعاون مع البلدان النامية من أجل زيادة قدراتها على معالجة وتحقيق المشاكل الرئيسية في مجالات النقد والمالية وتدفقات الموارد والتجارة والسلع الأساسية والديون الخارجية، وإقامة نظام اقتصادي دولي يفضي إلى تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية ونمو اقتصادي مستدام، ولا سيما في البلدان النامية؛

٤ - تؤكد أهمية دور المؤسسة الإنمائية الدولية بوصفها ذراعاً للقروض الميسرة إلى حد بعيد من أذرع البنك الدولي في تعزيز التنمية في البلدان النامية وتحث المانحين على الوفاء الكامل بتعهوداتهم في هذا المجال، ولا سيما بالتجذية الحادية عشرة بالموارد للمؤسسة الإنمائية الدولية وكفالة التمويل الكافي لها في المستقبل؛

٥ - تنشد جميع البلدان، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن تتعاون وتعمل معاً بشأن القضايا المتصلة بتمويل مرفق التكيف الهيكلي المعزز خلال هذه الفترة المؤقتة، بما في ذلك قيام صندوق النقد الدولي ببيع جزء من أرصاده بالذهب بغية كفالة قيام مرفق تكيف هيكلي مكتف ذاتياً؛

٦ - تحث المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة على تحسين نوعية قروضها بطرق منها إطالة فترة استحقاق سدادها وتخفيف أسعار الفائدة وزيادة عناصر المنح في هذه القروض وإزالة الشروط التقييدية، وذلك من أجل تمكين البلدان المتلقية من استخدام القروض بأكملها في الأغراض الإنمائية؛

٧ - تدعو المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة إلى إزالة الحواجز غير الاقتصادية التي تقيد إلى حد خطير تقديمها القروض إلى البلدان النامية؛

٨ - تطالب إلى الأمين العام أن يواصل رصد التطورات في مجال التدفقات الصافية والنقل الصافي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وأن يستعين بجميع التقارير ذات الصلة، مثل التقارير التي يتيحها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، وأن يقدم تقريراً عن ذلك في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٧"، وتطالب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار، بالتعاون الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤسسات بريتون وودز.

— — — — —